ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟
د. عبد المنعم سعيد

10 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد
د. جمال عبد الجواد

14 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

18 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

22 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني
د. أيمن عبد الوهاب

28 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية
أ. سمير مرقص

34 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص
أ. مجدي صبحي

38 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية
أ. عبد الفتاح الجبالي

46 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير
د. مدحت نافع

54 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية
د. أشرف كمال عباس

60 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة
د. أحمد سلطان

66 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني
د. حسن أبو طالب

74 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية
هبة زين

2 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف

د. دلال محمود

رئيس قسم الأمن والدفاع

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يهدف الحوار الوطني في مصر إلى بناء أرضية معرفية ومنهجية مشتركة حول القضايا الأساسية التي تشغل الدولة، والتي قد تمثل الأساس لبناء مستقبل أفضل. وعليه، فإن تعريف هذه القضايا لا ينفصل عن تحقيق الغايات العليا للأمن القومي المصري، وهي التنمية المستدامة والإصلاح لحماية مقدرات الدولة وحرية إرادتها، ولا يتحقق هذا دون توفير بيئة آمنة مستقرة تنطلق فيها جهود الإصلاح والتنمية. وتتعدد التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الدولة المصرية، لكن يظل الإرهاب والتطرف من أكثر التهديدات الأمنية التي ترتبط بالمجتمع والدولة، سواء في تأثيره أو مكافحته؛ الأمر الذي يجعله من القضايا التي تهم الحوار الوطني.

أولاً- ملامح الوضع الراهن

• **مساعي الإرهاب لتهديد الاستقرار:** واجهت مصر الإرهاب والتطرف في مراحل متعددة من تاريخها القديم والمعاصر، لكنه عاد ليبرز في مرحلة ما بعد عام 2011، مع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي شهدتها الدولة، ثم زاد بعد عزل نظام الإخوان في ثورة 30 يونيو 2013، وما زال مستمرًا برغم تحجيمه إلى حد كبير في ظل الجهود الضخمة في هذا الصدد. وقد تنوعت التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضد الدولة المصرية واختلفت تسمياتها، لكنها ترتبط بدرجة أو بأخرى بتنظيم "الإخوان"، إما أن تكون مرتبطة أيديولوجيًا أو لوجستيًا أو عضويًا، حتى تلك التنظيمات التي بايعت القاعدة أو داعش ارتبطت بالإخوان. ففي ظل وجود جماعة الإخوان بالسلطة في عام 2012، أُتيح للإرهاب فرصة التموضع في سيناء، ومع عزل الجماعة استمرت في عملياتها الإرهابية في محاولة لتقويض استقرار الدولة.

- **تشابكات إرهابية داخلية وخارجية:** سعت الدولة المصرية لمواجهة كل عناصر وجماعات الإرهاب والعنف لمنع تمددها أمنيًا وسياسيًا، خاصة مع وجود دلائل على ارتباط هذه التنظيمات ببعض الدول التي ترعاها وتتخذها وكيلاً لتنفيذ أهدافها في مصر، الأمر الذي يعني أن مكافحة الإرهاب يجب أن تأخذ في اعتبارها التشابكات التي نسجتها هذه التنظيمات مع بعض العناصر داخل الدولة وخارجها، والتي تجعل من اجتثاث هذه التنظيمات عملية معقّدة لا تتوقف على الضربات الأمنية وحدها.

- **استراتيجية مواجهة متعددة الأبعاد:** تتبنى مصر استراتيجية مركبة لمكافحة الإرهاب والتطرف، ترتكز على البعدين القانوني والأمني على المدى القريب، والأبعاد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية على المدى القريب والمتوسط والبعيد. هذه الاستراتيجية تعكس أن مكافحة الإرهاب تشمل معالجة البيئة الحاضنة للميل إلى التطرف، وتقليص دوافع الانضمام للتنظيمات الإرهابية. وهناك بالفعل جهود كبيرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية لم تظهر نتائجها المرجوّة كاملة حتى الآن.

ثانيًا- اتجاهات الخلاف الرئيسية

لا توجد اختلافات في الرأي حول استراتيجية الدولة لمكافحة الإرهاب والتطرف، لكن الاختلاف -في هذا الصدد- يرتبط بأمرين بشكل أساسي؛ الأول: مدى فاعلية الأبعاد غير الأمنية في هذه الاستراتيجية في تحقيق الهدف منها. أما الأمر الثاني: فيتعلق بتنظيم "الإخوان" الإرهابي وفرص عودته للمشهد السياسي في مصر في سياق الحوار الوطني، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

- **مدى فاعلية الأبعاد غير الأمنية في استراتيجية مكافحة الإرهاب:** في ظل تأكيد الدولة على استمرار التهديد الإرهابي ومكافحته بطرق متعددة، ووجود تيارات دينية متطرفة، هنالك رأيان، الأول: يؤكد أن الجهود التنموية للدولة التي تهدف لتحسين الظروف المعيشية لفئات واسعة من المواطنين كافية لتحقيق المكافحة الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب. ومن بين هذه الجهود توسيع حضور الدولة في المحافظات الحدودية، ومحاولة تقليص الفارق بينها وبين محافظات الوادي عبر استيعاب مطالب أبناء المحافظات الحدودية، أو مشروع "حياة كريمة" بما يقدمه من تطوير وتأهيل لمناطق سكنية واسعة في كافة الأنحاء، ومشروع تطوير "العشوائيات"، وغيرها من مشروعات.

- بينما يذهب الرأي الثاني إلى أن هذه الجهود لا علاقة لها بمكافحة الإرهاب والتطرف، فهي تحسين ظاهري، لكنه غير ملموس بالنسبة لفئات واسعة من المواطنين في مقابل التداعيات الناتجة عن تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي من ارتفاع للأسعار، أو تخفيض الدعم عن بعض السلع، أو استمرار ظواهر مثل الفساد والبيروقراطية. بمعنى آخر، هناك بعض الاتجاهات التي تعتبر أن هذه المشروعات التنموية، خاصة في البنية التحتية التي تهدف في جزء منها لمكافحة الإرهاب، ليست ذات أولوية؛ بل كان يجب على الدولة التركيز على العوائد الاقتصادية السريعة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين.

- ويرتبط بهذه القضية نوع آخر من اختلافات الرأي حول فاعلية الجهود السياسية والفكرية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. إذ تثار التساؤلات حول ماهية الجهود المبذولة على المستوى السياسي في مكافحة الإرهاب، وكيف يمكن التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني؟. وعلى

المستوى الديني، يحد الخلاف بين المؤسسات الدينية من فاعلية مواجهة الفكر المتطرف ومعتقدات التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من وجود محاولات محدودة التأثير، سواء مرصد الأزهر أو المؤشر العالمي لفتاوى التطرف والإرهاب؛ فإن هذه المحاولات تعتمد على رصد الأعمال الإرهابية بدرجة أكبر من مواجهتها.

- وتكمن أهمية البعد السياسي والفكري في مكافحة الإرهاب فيما ينتج عن غيابهما من فراغ تتسرب إليه الأفكار المتطرفة، ويزداد معه الميل للعنف والإرهاب؛ حيث إن ضعف قنوات الاتصال السياسي، أي الأحزاب السياسية، أو ضعف قدرة المؤسسات الدينية على التوجيه المعتدل واحتواء قضايا واهتمامات المجتمع الدينية؛ يؤديان إلى البحث عن بدائل تؤدي نفس المهمة، ومنها التنظيمات الإرهابية، والاتجاهات المتطرفة المختلفة مثل الإلحاد وجرائم الكراهية والعنصرية، وغيرها.

- إشكالية تنظيم الإخوان "الإرهابي": مثّلت الدعوة للحوار الوطني في مصر فرصة لإثارة قضية عودة الإخوان للمشهد السياسي بعد أن فشلت محاولات فرض هذه العودة من قبل تحت شعار "المصالحة". وفي هذه المرة، سارعت أجنحة التنظيم الإرهابي المتعارضة مع بعضها للتفاعل مع هذه الدعوة، سواء لإحراج الدولة، أو للتظاهر بأنهم مدعوون للحوار وأنهم يمارسون العمل السياسي وليس الإرهابي. وبغض النظر عن الهدف لديهم في هذا الموقف، فإنه ليس من الممكن مشاركتهم في حوار للوطن الذي لا يعترفون به، ولا يتوانون عن محاولات هدمه وإضعافه. ورغم أنه من البديهيات عدم دعوة تنظيم إرهابي لحوار وطني، فقد ظهرت بعض الآراء الداعية لمشاركة الإخوان في الحوار -وهم ليسوا إخوانًا- واعتبرت أن هذا الأمر خطوة هامة للاستقرار السياسي. وواقع الأمر أن هذا الرأي يُظهر أنه ما زال هناك من يُنكر إرهاب الإخوان، أو من يرى مبالغة في موقف الدولة وغالبية الشعب منهم.

ثالثًا- الاتجاهات المقترحة

إنّ استراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف، كما يتم تطبيقها في الوضع الراهن، يمكن أن تكون محورًا للحوار الوطني في عدة نقاط، أهمها:

- التأكيد على تعريف الإرهاب الوارد في القانون المصري لمكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، كأساس أولي للنقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف؛ لأن بعض المدعوين قد يثيرون قضية ضرورة الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، وهذا من شأنه إضاعة الوقت والجهد، وإثارة الاختلافات أكثر من نقاط التوافق.

- **تحديد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نتجت عن العمليات الإرهابية خلال العقد الماضي**، وهذا يعني استعراض نتائج الدراسات المخصصة لهذا الموضوع على الحوار الوطني لإدراك حجم التهديد الذي يمثله الإرهاب على أسس علمية ونتائج دراسة موضوعية.

- **مناقشة سبل تنشيط البُعدين السياسي والفكري في استراتيجية المواجهة**، وبصورة أكثر تركيزًا على كيفية تنشيط الحياة الحزبية في مصر لتقوم بدورها الطبيعي في استيعاب الاختلافات السياسية، مع وضع معايير قانونية وتوافقية لعمل الأحزاب. وكذلك دعم دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات مواجهة التطرف والتطرف العنيف، ومناقشة كيفية تقديم هذا الدعم وكيفية قياس أثره. وكذلك من الممكن أن يهتم النقاش بسبل تطوير وتنسيق عمل المؤسسات الدينية في مجال مواجهة الفكر المتطرف، وربما استحداث لجنة خاصة يشارك فيها رجال الدين والثقافة والتاريخ تعمل على هذه المواجهة.

- **الإعلام الوطني وكيفية تحديد دوره في مواجهة التطرف والإرهاب**، فالأعمال الدرامية التي تبنتها الدولة لهذا الهدف تشكل لبنة جيدة للبناء عليها، لكنها ليست كافية؛ لكن مناقشة أفكار إعلامية جديدة توصل الرسائل المتفق عليها بطرق مختلفة يعد محورًا هامًا للنقاش العام أثناء الحوار.

- **يمكن أن يمتد الحوار الوطني أيضًا لمناقشة مدى كفاية الجهود المبذولة مع الشباب**، سواء في المراحل التعليمية المختلفة أو لاستيعابهم باعتبارهم الفئة الأكثر استقطابًا من التنظيمات الإرهابية والأكثر تأثرًا بالأفكار المتطرفة.

مجمل القول، إن الحوار الوطني فرصة حقيقية لتطوير الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، فهناك جهود مبذولة بالفعل يصعب إنكار نجاحها في تقليص حجم التهديد الذي يمثله الإرهاب، لكن ما يجب إدراكه والبناء عليه أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو الضمانة لتحقيق الأمن، والحد من فرص انتشار التطرف والإرهاب، وهذا يتطلب من كل المشاركين إعلاء مصلحة الوطن، وتجنب الأجندات الخاصة أو الاقتصار على منافع ذاتية.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies